DELMAR INTERNATIONAL

FOR UNDERGRADUATE AND POSTGRADUATE

PROFESSIONAL STUDIES COLLEGE LTD

**Professional Research**

# The IMF's role in financing sustainable development applicable to developing countries

**The Researcher**

Faraj Abdulrahman Othman

**Supervisor**

**Committee for Research and Advanced Professional Studies**

## المقدمــة:

المؤسسات المالية الدولية عبارة عن مؤسسات تعمل في مجال الاستثمار والتنمية ، وهي مملوكة للدول الأعضاء بها ، وتعمل المؤسسات علي توفير التمويل ، والمعونة الفنية ، والمشورة في مجال السياسات ، والأبحاث ، وغيرها من أشكال الدعم غير المالي للحكومات في الدول النامية والانتقالية كما يعمل عدد ليس بالقليل من المؤسسات الدولية علي توفير التمويل للشركات العاملة في مجال الاستثمار بالعالم النامي ، ومن بين اهم المؤسسات المالية الدولية المعروفة علي نطاق واسع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن المعروف عن المؤسستين بشكل عام القيام بثلاثة أدوار هامة كما يلي :

- **المقرضين والمستثمرين :**

تعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك وصندوق النقد الدوليين ، أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم حيث يصل حجم الاقراض الي ما بين 40 مليار و50 مليار دولار امريكي سنويا توجه الي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل ، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض ، والمنح للحكومات وذلك لصالح مشروعات محددة أو لتصرف في مجال الإصلاحات السياسية والمعونة الفنية كما تقوم مؤسسات اخري بالاستثمار في مشروعات القطاع الخاص أو توفير الضمانات لمشروعات القطاع الخاص

- **وسطاء معرفة :**

تعتبر المؤسسات المالية الدولية وعلي رأسها البنك الدولي أحد المصادر الهامة للمعرفة في مجال التنمية والسياسات ، كما تعد في الحقيقة الجهة المنوطة بإعداد المقاييس الخاصة بالتمويل الدولي ، والاستثمار ونظرا للدور الذي تقوم به المؤسسات الدولية

في مجال الإقراض والمعرفة ، فهي تتمتع بأثر كبير علي عملية رسم السياسات في معظم الدول في مناطق امريكا اللاتينية واسيا وافريقيا والشرق الاوسط ووسط وشرق اوربا

- **حارس البوابة :**

تؤثر المؤسسات المالية الدولية علي اجمالي قيمة التمويل الموجه للتنمية المتاح امام الدول ومكوناته سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، فالبحوث والتحليلات الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول سياسات الدول الاقتصادية تؤثر عادة علي حجم مساهمات التي يجوز أن ترد من الجهات المانحة أو حجم الاستثمار الذي يمكن القيام به في هذه الدول ، كما ان دور البنك والصندوق المتمثل في حارس البوابة في مجال التمويل والائتمان الدوليين أقوي بالنسبة للدول التي تعتمد علي المعونات منه بالنسبة للدول التي لديها إمكانية الوصول الي أسواق راس المال .

## مشكلة الدراسة :

في ظل الظروف الأقتصادية التي يعانيها العالم أجمع وخاصة الدول النامية من الأزمات الأقتصادية المتتالية وحالة نقص المؤارد التي تصل في كثير من الأحيان إلي الندرة أصبح الأعتماد ودعم أستراتيجيات التنمية المستدامة من الضرورة الملحة في العالم حاليا واصبح من الضروري علي المؤسسات التمويلية الكبري في العالم دعم وتمؤيل التنمية المستدامة في العالم كله وخاصة الدول النامية لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل في " **دور صندوق النقد الدولي لتمويل التنمية المستدامة " بالتطبيق على الدول النامية .**

## أهمية الدراسة :

تتجلي أهمية الدراسة في تناولها للتنمية المستدامة التي باتت ضرورة ملحة في العالم حاليا مع تتابع الأزمات والكوارث في العالم حاليا ، وارتباط الدراسة بأشباع حاجات الأنسان والمحافظة علي حصة الأجيال القادمة من المؤارد .

## أهداف الدراسة :

- معرفة دور صندوق النقد الدولي في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية .
- معرفة ماهية التنمية المستدامة .
- معرفة ماهية ودور صندوق النقد الدولي .
- التعرف علي محاور التنمية المستدامة .

## فروض وتساؤلات الدراسة :

- يلعب صندوق النقد الدولي دور رئيسي في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية .
- يؤدي دعم التنمية المستدامة للحفاظ علي مؤارد الدول وتنميتها .

**تساؤلات الدراسة**

- هل يلعب صندوق النقد الدولي دور رئيسي في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية؟
- هل يؤدي دعم التنمية المستدامة للحفاظ علي مؤارد الدول وتنميتها ؟

## منهج الدراسة :

تم أستخدام **المنهج التحليلي الوصفي** لمعرفة " " دور صندوق النقد الدولي لتمويل التنمية المستدامة " بالتطبيق على الدول النامية .

## حدود الدراسه :

**الحدود المكانية :** دولة ليبيا .

**الحدود الزمانية :** 2000-2022.

## الدراسات السابقة :

بهدف تغطية الجوانب النظرية للدراسة وتوفير بعض المعلومات والبيانات وكذلك الاطلاع على الحالات الدراسية المشابهة تم الاستفادة من بعض الدراسات السابقة وتشمل:

- **رسالة الماجستير للباحث هاني النجوم، وهي بعنوان (إمكانيات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب موازي لأريحا، 2000).**

وتناولت الأطروحة دراسة تفصيلية لإقليم الأغوار من حيث المزايا والإمكانيات المتوفرة وكذلك المشاكل والعوائق التي يواجهها، وركزت الدراسة على الاحتلال كعائق أساسي من حيث سيطرته على ( 90 %) من مساحة أراضي الإقليم، كذلك ركزت على العشوائية وسوء التنظيم العمراني في ظل عدم وجود مخططات إقليمية وهيكلية تحدد اتجاهات التطور واستعمالات الأراضي، إضافة إلى ذلك بينت الدراسة عدم وجود بنية تحتية مؤهلة.

واقترحت الدراسة وضع خطة تنموية لإقليم الأغوار ترتكز على إقامة قطب نمو موازي لمدينة أريحا، حيث رشحت الدراسة منطقة الجفتلك كونها الأنسب من حيث الموقع وسهولة الاتصال .

- **رسالة دكتوراة للباحث فارس صلاح، وهي بعنوان( تخطيط التنمية المستدامة في محافظة الزرقاء، 2004).**

– تناولت الدراسة خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية في القضاء على ابرز المشكلات والمعوقات التي تواجه الأردن، ونجاحها في تعميم خدمات البنية الأساسية والاجتماعية على مختلف مناطق المملكة إلا أنها لم تنجح في جسر الفجوة التنموية بين المناطق والأقاليم.

وفي سياق ذلك ركزت الدراسة على ضرورة إيلاء الأهمية القصوى للبعد المكاني في عملية

.التنمية بحيث يتحقق مستوى أفضل من العدالة في توزيع جهود التنمية ومكاسبها

- **رسالة ماجستير للباحث حرب الحنيطي،وهي بعنوان التخطيط للتنمية المستدامة في العالم . الثالث، تطبيق على الأردن،**

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات عدة أهمها "هل إقتصاديات بلدان العالم الثالث تنتظم بصورة تشكل معها ثنائية تنموية؟"

وقد قام الباحث بتقسيم الأردن إلى ( 32 ) منطقة وصمم إستبانة حول رغبات السكان وحاجاتهم إلى الخدمات مستخدمًا عددًا من الأسئلة التي تخص المستوى التنموي، كما استخدم أسلوب التحليل العاملي لاشتقاق الأبعاد التنموية وإجراء تصنيف لمنطقة الدراسة واستخراج أنماط تنموية.

**وقد توصل الباحث** إلى مجموعة من النتائج منها أن التخطيط القطاعي يؤدي إلى وجود ثنائية في زيادة التفاوت التنموي بين الأقاليم كما حدد خمسة أقاليم تنموية في الأردن وهي:

- ✓ إقليم القطاع الحديث ويرتبط بصورة أكثر بالصناعة.
- ✓ إقليم حديث متطور جزئيًا يقع في الجنوب.
- ✓ إقليم زراعي أقل تقليديًا.
- ✓ إقليم زراعي تقليدي.
- ✓ إقليم الصحراء ويشكل ( 90 %) من مساحة الضفة الشرقية.

**كما استنتج الباحث** أن التأثير الانتشاري للتنمية بين الأقاليم ضعيف، كما وجد أن للإستثمارات الحكومية دورًا هامًا في قيادة القطاع الخاص وتوجيهها إلى أماكن وأقاليم جديدة لغايات تنميتها، والإستثمار فيها، ومن هنا فان الخطط التنموية تستطيع أن تفعل الكثير من أجل تحقيق عدالة أكثر بين الأقاليم ضمن البلد الواحد.

**وقد أوضح الحنيطي في دراسته أمورًا عدة من أبرزها-:**

- ✓ ضرورة تدخل الحكومة في مسيرة التغيير والتنمية وعدم ترك الأمر للسوق.
- ✓ وكذلك ضرورة وجود سياسات خاصة لكل إقليم حسب مستواه التنموي ومصادره الخاصة.
- ✓ زيادة الاستثمار في الصناعة وفي الزراعة المروية والاهتمام بالثروة الحيوانية (تربية الأغنام خاصة) في إقليم الصحراء.

- ➢ **االتخطيط التنموي في ، (Alden and Abe)رسالة ماجستير للباحثان (الدن وآبي ) اليابان، 1988**

**هدفت هذه الدراسة** إلى اختيار قدرة التخطيط التنموي الإقليمي على فهم المشكلات في اليابان ، وقد ظهر للباحث بعد دراسة مستفيضة قدرة التخطيط التنموي الإقليمي على مواجهة المشكلة الرئيسة في اليابان المتمثلة في :

- ✓ تفاوت الدخل الإقليمي داخل اليابان
- ✓ وعجز الحكومة من الارتقاء بمستويات الحياة والبنية التحتية بشكل يماثل تقدمها الإقتصادي وقد رأى الباحث أن نقل التصنيع من المناطق الحضرية إلى الأقاليم الريفية، هي أفضل إستراتيجية يمكن أن تقلل من التباين الإقليمي في اليابان وأثنى الباحث على دور الحكومة اليابانية في وضع إطار قانوني للتنمية الريفية الإقليمية صنفت خلال **التخطيط إلى أربع مجموعات، وهي-:**
- ✓ خطة استعمالات الأرض (الزراعية، والغابية والحضرية، ومناطق التنزه، ومناطق البيئة الطبيعية).

- ✓ خطة التنمية.
- ✓ خطة الاستثمارات العامة.
- ✓ إنشاء خطط لأماكن مخصوصة.

ورغم أهمية الإستراتيجية التي خرج بها الباحث لليابان إلا أنها لا يمكن أن تنطبق على منطقة الدراسة، وذلك لعدة أسباب، أهمها:ضعف توافر البنية التحتية والخدمات التي تعد ركائز أساسية لإقامة صناعات في المناطق الريفية إلا أنه من الممكن بمساعدة القطاع الحكومي والخاص القيام ببعض المنشآت الصناعية الصغيرة التي تستنزف مخرجات القطاع الزراعي والنباتي والحيواني .التي لها انتشار قليل في أقاليم الدراسة .

**تعقيب علي الدراسات السابقة**

جاءت الدراسات السابقة لتركز على موضوع التنمية المستدامة في مجالات مختلفة، وقد شكلت أرضية نظرية انطلق منها الباحث لبناء منهجية متماسكة لدراسته، ومعرفة أساليب البحث عن مؤشرات التنمية.

كذلك استفاد الباحث من هذه الدراسات الإحاطة بمفاهيم متعددة في مجالات (التخطيط التنموي ، التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية ودور المؤسسات في التنمية)

نظرا لاختلاف المنطقة الجغرافية والعوامل المؤثرة فيها ضمن الدراسات المذكورة أعلاه لم يتمكن الباحث من إجراء مقارنات.

## خطـة الدراسة :

**سوف تنتظم خطة الدراسه على النحو التالى عدة فصول وعدة مباحث ومطالب وخاتمة كما يلى**

**الفصل الأول: الاطار النظرى والمفاهيم العلمية .**

**المبحث الاول : مدخل لفهم دور صندوق النقد الدولي .**

**أولا : ماهية صندوق النقد الدولي :**

**ثانيا: صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية .**

**ثالثا: البنك الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية .**

**المبحث الثاني : ماهية التنمية المستدامة .**

**أولا : نشأة التنمية المستدامة**

**ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة**

**ثالثا : أبعاد ومكونات التنمية المستدامة**

**المبحث الثالث : مدخل لفهم مشاكل الدول النامية .**

**أولا: مفهوم الدول النامية**

**ثانيا: مشكلات الدول النامية .**

**ثالثا: الفقراء من مسمى دول العالم الثالث إلى الدول النامية:-**

**الفصل الثاني : دور صندوق النقد الدولي في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية .**

**المبحث الأول : آليات صندوق النقد الدولي في دعم التنمية المستدامة .**

**أولا: المؤسسة الدولية للتنمية**

**ثانيا: الشروط الحالية للقروض المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية**

**ثالثا: دعم صندوق النقد الدولي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا .**

**رابعا: مصادر وآليات تمويل التنمية المستدمة .**

**المبحث الثاني : الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة .**

**أولا: مؤشرات التنمية المستدامة .**

**ثانيا: المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة .**

**ثالثا: أهداف أجندة التنمية المستدامة .**

**رابعا : أهداف التنمية المستدمة ومبادئها .**

**المبحث الثالث : التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .**

**أولا: النشاط العالمي لتطبيق مبادئ التنمية الاجتماعية**

**ثانيا: التنمية الاقتصادية .**

**ثالثا: التنمية المستدامة والبيئة**

## الفصل الأول: الاطار النظرى والمفاهيم العلمية .

### المبحث الاول : مدخل لفهم دور صندوق النقد الدولي .

### أولا : ماهية صندوق النقد الدولي :

**صندوق النقد الدولي** : هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الامم المتحدة أنشي بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل علي تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي ، يقع المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة ويديره أعضائة الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا، وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي اي نظام المدفوعات الدولية واسعار صرف العملات الذي يسمح بقيام المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة بسلاسة ، فهو يشرف علي النظام ويوفر الإطار المؤسسي العالمي الذي تتعاون من خلاله البلدان في الشؤون النقدية الدولية ، وتتضمن اهداف صندوق النقد الدولي تيسير التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار اسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات واجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات .

**ويقوم الصندوق بما يلي :**

- متابعة الاقتصاديات القطرية والاقتصاد العالمي واطلاق اشارات التحذير عند استشعار بوادر الخطر
- تقديم المشورة لاعضائه بشان السياسات الاقتصادية ، والعمل علي ارساء معايير جيدة للسياسات الاقتصادية والتنظيم المصرفي والمالي
- اقراض البلدان الاعضاء التي تمر بمصاعب اقتصادية لتيسير قيامها بالتصحيح اللازم ومساعدتها في علاج المشكلات الاقتصادية طويلة الاجل من خلال الاصلاحقات

- تقديم المساعدة الفنية والتدريب الي حكومات البلدان الاعضاء وبنوكها المركزية

يحصل الصندوق علي أموالة من بلدانه الاعضاء ، ويمكنه استخدامها في اقراض البلدان التي تمر بمصاعب مالية ، وتبعا لحجم الحصص الذي يعتمد في الاساس علي الحجم الاقتصادي للبلدان الاعضاء ، يتحدد عدد الاصوات المخصصة لكل بلد عضو وحدود الاقراض الذي يوفره له الصندوق وقد سبق لصندوق النقد الدولي الذي يمكنه تدبير الأموال ايضا عن طريق الاقتراض ان حصل علي منح واعانات مالية لتقديم مساعدات خاصة للبلدان منخفضة الدخل

يقدم الصندوق المساعدة لاقتصادات بلدانه الاعضاء في ادارة التقلبات الناتجة عن الروابط العالمية المتبادلة وتخفيف حدته ، من خلال التحليل الاقتصادي والمشورة بشان السياسات واقراض البلدان التي تمر بعسر مالي ، ويتمثل دور الصندوق في ايجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والمالية بما يحقق صالح الجميع ، ثم إقناع الحكومات والبلدان ذات السيادة بفائدة تنفيذ تلك الحلول .

وبوسع اي بلد عضو الاقتراض من الصندوق اذا ما واجه مشكلات في المدفوعات مع بقية العالم اي اذ بدأت أمواله وارصدته تنفذ نتيجة لشرائة سلعا او خدمات من الخارج اكثر من السلع والخدمات التي يمكنه تصديرها او نتيجة لنقل المستثمرين رؤؤس أموالهم الي الخارج ويقدم صندوق النقد الدولي تمويلا مؤقتا لتيسير عملية التصحيح الضرورية للبلد المعني .

صندوق النقد الدولي لا يفرض القروض علي البلدان بل يقدم الدعم المالي عندما تكون البلاد في حاجة حقيقية للمساعدة وقدمت طلبا لهذه المساعده تختلف اسعار الفائدة مع النوع من القروض لكنها افضل من اسعار السوق بشكل ملموس وكثير من هذه البلدان ليها قدرة محدودة علي الحصول علي التمويل من اسواق راس المال الدولية فيما يرجع بصفة جزئية الي المصاعب الاقتصادية

وصندوق النقد الدولي مسؤول امام حكومات بلدانه الاعضاء وذلك في الاساس من خلال ممثليها في المجلس التنفيذي الذي يتالف من 24 عضوا يتم اختيارهم بواسطة كل الدول الاعضاء ويتولي المجلس التنفيذي الذي يجتمع عادة ثلاث مرات في الاسبوع متابعة اعمال الصندوق اليومية بالتعاون مع المدير العام ونوابه وهيئة من موظفي الصندوق ويكون ذلك تحت السلطة العليا لمجلس المحافظين الذي يتالف من وزراء مالية جميع البلدان الاعضاء وغيرهم من كبار المسؤلين فيها ، وقد تم اصلاح كبير مؤخرا تزيد بمقتضاه القوة التصويتية للاقتصادات الناشئة بحيث تصبح البرازيل وروسيا والهند والصين ضمن البلدان العشرة الاولي من حيث قوة التصويت .

**الفرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.**

انشئ صندوق النقد الدولي في نفس وقت الذي انشئ فيه البنك الدولي لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وان كانت ذات صلة ، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الاول علي الاجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار ، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الاجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل المشاريع بعينها ، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولا لمساعدة اي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع بينما يقوم البنك الدولي اساسا بتقديم المساعدات الانمائية ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

## ثانيا: صندوق النقد الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية .

تعبر وصفة صندوق النقد الدولي لعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية ، نابعة من فكر المدرسة النيوكلاسيكية ، لذلك فان أي دولة تلجا الي صندوق النقد الدولي طالبة منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية ، فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفه **تتكون من شقين أساسيين هما :**

### 1. سياسات تقليل فجوه الموارد بالقطاع الخاص

وهذه السياسات معناها مسانده وتشجيع القطاع الخاص ، بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة ، لذلك فان هذه السياسات **تهدف الي زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق :**

- تخفيض الضرائب علي الدخول والايرادات التي يحققها القطاع الخاص ، حتي يمكن زيادة صافي عوائده بعد اداء الضرائب ، اعتقادا من الصندوق ان هذا سوف يؤدي الي زيادة حوافز الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة ، وانتقال الموارد من عمل وراس المال الي القطاعات الأكثر إنتاجية وهم رجال الاعمال
- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة علي الأرباح والدخول ، التي يحققها رأس المال الخاص المحلي والاجنبي من نشاطة في المشروعات الجديدة ، حتي يمكن حفز المستثمرين علي زيادة استثماراتهم ، وتشجيعهم علي الاستثمار في المجالات ذات الاولوية وبخاصة القطاع الخاص .
- تقديم تيسيرات جمركية محسوسة علي الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الاستثمارية الجديدة حتي يمكن خفض نفقات الانتاج فيها ، وتحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول .

- منع الرقابة علي الأسعار ، والغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص وترك قوي السوق لتحديد اسعار منتجات هذا القطاع
- زيادة سعر الفائدة علي الودائع الادخارية حتي يمكن حفز القطاع العائلي علي القيام بالادخار ، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب

من وجهة نظر صندوق النقد الدولي أن هذه الاجراءات ستؤدي الي خفض موارد الدولة الضريبية ، إلا ان هذا الخفض سيكون مؤقتا ، إذ أن من شأن هذه الاجراءات والحوافز ان تحدث طفرة سريعة في النمو فترتفع الدخول ، وتخلق فرضا جديدة في السوق المحلي ، مما يحفز المزيد من نمو الناتج ، وهذا بدورة يجلب عائدات ضريبية أكبر ، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثمارتها في الوقت الذي تبقي فيه أسعار الضرائب ونسبتها عند مستويات منخفضة نسبيا .

**2. سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة**

يري صندوق النقد الدولي ، ان عجز الموازنة العامة للدولة يمثل فائض طلب ، وذلك لان الإنفاق العام بشقية : الجاري والاستثماري جزء من الطلب الكلي القومي لذلك فان محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الانفاق العام وبناء علي هذه الرؤية فان صندوق النقد الدولي يلزم الدول النامية بتنفيذ مجموعة من السياسات هدفها : تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة ، **وتتمثل هذه السياسات في :**

- التخلص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله الدولة ، نتيجة لوجود وحدات انتاجية في القطاع العام تحقق خسائر ، لذلك يجب التخلص من هذه الوحدات وبيعها للقطاع الخاص أو ادارتها علي أسس اقتصادية وتجارية لكي تحقق ربحا .
- تخفيض الدعم الموجة للسلع التموينية والضرورية ، وفي هذا الشان يوصي صندوق النقد الدولي بعدة اساليب : إما الإلغاء الكلي لهذا الدعم مرة واحدة ، من خلال زيادة أسعار هذه السلع

لتتساوي مع تكلفتها ، وفي حالة ما حالت الظروف الاقتصادية والسياسية الي دون ذلك يكون الانخفاض التدريجي للدعم والارتفاع التدريجي لاسعار هذه السلع ،بشرط أن تؤدي تلك الاساليب الي تخفيض مستمر لنسبة الدعم السلعي الي الانفاق الكلي في كل سنه من سنوات البرنامج

- تغيير سياسات الدولة تجاه التوظيف ، ويكون ذلك من خلال رفع يد الدولة تدريجيا من الالتزام بتعيين الخريجين الجدد ، حتي يمكن إعادة سوق العمل لعلاقات العرض والطلب ، حتي لو ادي ذلك الي زيادة معدلات البطالة في السنوات الاولي من تنفيذ البرنامج
- خفض الاجور ووضع حد أقصي لها وتجميدها والغاء الوظائف الشاغرة او الوظايف المؤقتة ، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة او غير الاكفاء واعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد
- امتناع الدولة علي الدخول في المجالات الاستثمارية ، التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وان ينحصر دور الاستثمار العام في المجالات المتعلقة ببناء البنية الاساسية فقط
- رفع اسعار مواد الطاقة وبخاصة مواد الطاقة التي تستخدم في اغراض الاستهلاك العائلي ومساواتها بالاسعار العالمية لها ، وكذلك زيادة اسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات وخدمات التعليم والصحة وغيرها
- بيع المشروعات المملوكة للدولة ، وذلك لتخفيف العب المالي والاداري علي عاتقها ، وهذا بالاضافة الي تصفية المشروعات الاقتصادية غير الرابحة التي تملكها الدولة
- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام ونسبته الي الناتج المحلي الاجمالي

تلك هي السياسات والاجراءات المالية والنقدية التي يطلبها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية وتحدد في شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها

خلال فترة برنامج التثبيت ، في ضوء جدول زمني معين وفي حاله عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول علي الموارد المالية المقررة في البرنامج ويرسل صندوق النقد الدولي بعثه كل سته اشهر للتاكد من مطابقة الاداء ، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمي خطاب النوايا .

**ثالثا: البنك الدولي وعلاج المشكلات الاقتصادية في الدول النامية .**

عندما تلجا اي دولة نامية الي البنك الدولي من اجل حل مشطلاتها الاتقصادية ، فان النبك الدولي يشترط ان توافق هذه الدول اولا علي ما يراه صندوق النقد الدولي حتي يمكن للبنك الدولي ان يمنح هذه الدولة القروض التي تحتاج اليها .

وهذا يعني التنسيق الفاعل بين البنك والصندوق ، في التعامل مع الدول النامية ،حيث يوجد تنسيق كامل وفعال بين برامج الثبيت لصندوق النقد الدولي ، وبرامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ، تتضمن برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي ثلاث محاور رئيسية هي : تحرير الاسعار ، حرية التجارة والتحول نحو التصدير ، خصخصة القطاع العام .

لقد تطورت فلسفة النبك الدولي بشأن الخصخصة ، المراد تطبيقها في حالة البلاد **النامية كما يلي** :

- في بداية الامر كانتب هذه الفلسفة تعني تحقيق الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة ، والاعتماد علي آليات السوق ، والتخلص من الاحتكار الحكومي ، وذلك عن طريق إأدارة المشروعات العامة طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص ، علي أن تحتفظ الدولة بملكيتها للمشروعات .
- تأجير وحدات الإنتاج التي يملكها القطاع العامل الي القطاع الخاص، من خلال عقود خاصة وتحتفظ الدول بملكيتها لهذه الوحدات علي أن يتم تقاسم الربح بين المستأجر والحكومة .
- التصفية وبيع أصول المشروع اذا كان المشروع فاشلا وليس هناك أمل في إصلاحه
- السماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالمساهمة في المشروعات المشتركة

- السماح للطقاع الخاص بتنفيذ بعض الخدمات العامة كالصحة والتعليم , والمرافق العامة وذلك من خلال عقود تبرمها الحكومة مع القطاع الخاص لتولي تنفيذ هذه الخدمات
- التحول الي الملكية الخاصة ،
- عن طريق بيع المشروعات العامة بكاملها الي القطاع الخاص

يرجع السبب في تطور سياسات البنك الدولي تجاة الخصخصة الي ما يسمي بتوافق واشنطن الذي تم صياغته في عام 1989 بين كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوليات المتحدة الامريكية وقد تم صياغة هذا التوافق لينطبق علي أي فترة تاريخية وأي اقتصاد بهدف التوصل بأسرع ما يمكن الي تصفية أي هيئة أوتنظيم من جانب الدول والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الاسواق " الثروات – رؤؤس الاموال –الخدمات – البراءات " وفي النهاية يكون هناك سوق عالمي موحد ومنظم ذاتيا تماما وتتمثل أهم المبادئ الرئيسية لتوافق واشنطن فيما يلي :

- **من الضروري في كل بلد مدين البدء في اصلاح المالية العامة وفق معيارين**

– تخفيض العبء الضريبي علي الدخول الاكثر ارتفاعا لتحفيز رجال الاعمال علي الاستثمار

– توسيع القاعدة الضريبية بمعني الغاء الاعفاءات الضريبية عن الافراد الأقل دخلا من اجل زيادة الحصيلة الضريبية

- تحرير الاسواق المالية
- ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الاجنبية
- تصفية القطاع العام
- تحرير التجارة الدولية وتخفيض الضرائب الجمركية

- ❖ تشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة علي التصدير
- ❖ الحد من عجز الموازنة العامة للدولة والغاء الدعم او المنح للشركات من اجل تخفيض الاسعار

هذه المبادئ الأساسية لتوافق واشنطين صيغت لتنظيم العلاقة بين الشمال الغني والجنون الفقير من اجل السيطرة علي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية ، نمط التخصيص وتقسيم العمل ، توزيع الدخول ، دور الدولة ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، اجور منخفضة . وهذه الاليات الجديدة تتضمنها برامج التثبيت والتكييف الهيكلي ، لتأمين سيطرة رأس المالي الدولي بهدف اخضاع الجنوب لشروط التركم والتوسع الرأسمالي في الشمال وهذا المشروع تروج له المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ذات المصلحة الاولي لتنفيذ هذه السياسات

## المبحث الثاني : ماهية التنمية المستدامة .

### أولا : نشأة التنمية المستدامة

يمثل التعليم القوة الدافعة لتطوير المجتمعات وتنمية الأفراد؛ وذلك بإحداث ما يسنى بالحراك الاجتماعي، وبذلك يمكن مواجهة التحديات والمتغيرات المرتبطة بالتنمية المستدامة، حيث يعد البداية الحقيقية للتنمية بشتى أبعادها، فالدول لا تقاس بما لديها من ثروات وممتلكات وإنما تقاس بما تمتلكه من قوى بشرية معدة ومؤهلة ومدربة على كافة الأصعدة وفي شتى المجالات، وإن اهتمامنا بالقوى البشرية أو ما يسميها البعض بالثروة البشرية يعتبر من أفضل الاهتمامات إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

أصبحت التنمية المستدامة موضوعا حيويا، حيث يؤثر في حاضر المجتمع محليا وإقليميا وعالميا، كما يؤثر في المستقبل الذي يسعى كل البشر لتحقيق التطور والرفاهية، حيث أشار تقرير اللجنة الدولية عن التنمية بأنها: تشير إلى اندماج العوامل البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية في التنمية المستدامة لتحقيق الرخاء الإنساني والطبيعي من أجل الأجيال الحالية والمستقبلية.

برز مفهوم التنمية المستدامة من خلال مؤتمر استوكهولم في السويد عام 1972م، والذي قام على تنظيمة هيئة الأمم المتحدة، وكان تركيز المؤتمر على التنمية المستدامة الخطوة نحو توجيه الاهتمام العالمي بالبيئة؛ حيث ناقش المؤتمر القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر، وغياب التنمية في العالم، ومن أهم ما توصل إليه المؤتمر إعلان أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة.

ويتضح مما سبق أن أساس فكرة التنمية المستدامة هو مصطلح التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي اعتمد في الدول المتقدمة منذ أكثر من قرنين من الزمن إلى النظريات الاقتصادية

التي سادت حينذاك، حيث ركزت التنمية الاقتصادية على الدخل القومي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وأخذت فكرة التنمية المستدامة في الظهور صراحة في تقرير مستقبلنا المشترك عام 1987م الصادر عن اللجنة الوطنية للتنمية والبيئة، حيث استخدم المصطلح لأول مرة وكان المقصود منه تنمية مبنية على الاستخدام الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية دون المساس بمستقبل الأجيال القادمة، وكان هذا التقرير أساس عمل مؤتمر قمة الأرض في البرازيل عام 1992م؛ والذي اهتم بشكل رسمي بموضوع التنمية المستدامة من خلال المصادفة على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي من الناحية النظرية لمفهوم التنمية النظرية، وهذا ما أكدت عليه لجنة حقوق الإنسان للمفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توصيلها في 25 أبريل 2003م من خلال تأكيدها على العلاقة القائمة بين حقوق الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة.

كما أنه في عام 1977م تم إقرار بروتوكول كيوتو والذي هدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، أما في عام 2002م فقد انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.

يتضح من التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة أنه كان يقصد بها تحقيق التنمية الاقتصادية ومضاعفة الدخل القومي، ثم بعد ذلك بدأ الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية للتنمية؛ نتيجة لما تتعرض له البيئة من أضرار واستهلاك خاطئ للموارد الطبيعية، ثم الاهتمام بالعنصر البشري الذي أصبح هدف التنمية ووسيلتها.

## ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة

التنمية المستدامة مصطلح ظهر علي الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط عديد من المصطلحات المعاصرة مثل العولمة، صراع الحضارات، الحداثة ، ما بعد الحداثة، التنمية البشرية، البنيوية، الجينوم، المعلوماتية، وغيرها من التعبيرات التي يجب علينا فهمها لكي نجد لغة خطاب مع العالم، وأيضا لكي يكون لدينا الوعي بمفهوم هذه المصطلحات ولا يكون عندنا لبس أو خلط للأمور؛ فالتعريفات للمصطلحات تأخذ منحنيات وتفسيرات وتأويلات مختلفة طبقاً لطبيعة البلد وثقافته، ولوجهة نظر واضع المصطلح، وأيضاً لوجهة نظر المفسر للمصطلح، إنّ ذلك يخلق قدراً من الغموض والالتباس في معني المصطلح ليس فقط لدي العامة ولكن لدي المتخصصين أنفسهم.

وجدير بالذكر، أنه قبل تداول استخدام مفهوم **التنمية المستدامة** في أواخر الثمانينات من القرن المنصرم ، كان المفهوم السائد هو "التنمية" بمعناها التقليدي، وقد برز مفهوم "التنمية" بعد الحرب العالمية الثانية وحصول مجتمعات العالم الثالث على استقلالها السياسي، وذلك حينما بدأت الدول الرأسمالية الكبرى تروج للفكر التنموي التقليدي الذي يؤكد على أن ما تعاني منه دول العالم الثالث من فقر وجهل إنما هو نتاج لتخلفها – وليس لاستعمارها لسنوات طويلة – ومن ثم طرح ذلك الفكر مفهوم التنمية كأداة تستطيع من خلالها دول العالم الثالث أن تتجاوز حالة التخلف وتلحق بالدول المتقدمة.

ولقد كَثُرَ استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر أول مَنْ أشار إليه بشكل رسمي هو تقرير" مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، وتشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول عام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية ( 22 ) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية

الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وقد صنفت التعاريف التي قيلت بشأن التنمية المستدامة إلى صنفين، هما:

**الصنف الأول: تعاريف مختصرة:-**

سُميت هذه التعاريف بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة، وفي الحقيقة أن هذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي ومنها:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

- و التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

- التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

**الصنف الثاني: تعاريف أكثر شمولاً، ومنها:**

وفقاً لأحد التعريفات فإنَّ التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعرف بأنها التنمية التي تُلبي احتياجات البشر في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، وتركز على النمو الاقتصادي المتكامل المستدام والإشراف البيئي والمسؤولية الاجتماعية.

فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.

وقد عرف تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" التنمية المستدامة بأنها 'التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية علي إشباع احتياجاتها".

**وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التنمية المستدامة (الذي تم تبنيه في عام ١٩٨٩ ) كما يلي:**

"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية".

يتضح لنا أن التنمية المستدامة في الواقع هي "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه رغم شمولية مفهوم التنمية المستدامة واشتمالها على جوانب اقتصادية واجتماعية ومؤسسية وبيئية وغيرها إلاّ أنّ التأكيد على البعد البيئي في فلسفة ومحتوى التنمية المستدامة، إنّما يرجع إلى أن إقامة المشروعات الاقتصادية الكثيرة والمتنوعة يجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنضوب أو من خلال ما تحدثه هذه المشروعات من هدر أو تلويث للبيئة، ومن ثمّ تأخذ التنمية المستدامة في اعتبارها سلامة البيئة، وتعطي اهتماماً متساوياً

ومتوازياً للظروف البيئية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتكون حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة.

وجديرٌ بالذكر أيضاً، أن عملية دمج الاعتبارات الاقتصادية مع الاعتبارات البيئية في عمليات صنع واتخاذ القرارات المختلفة هو بمثابة الطريق السليم لتحقيق التنمية الاستدامة، فالاعتبارات البيئية التي يشملها قرار ما لا تمثل – بالضرورة – تضاد مع الاعتبارات الاقتصادية التي يهدف إليها هذا القرار. فعلى سبيل المثال، فإنَّ السياسات الزراعية والتي تعمل على حفظ نوعية الأراضي الزراعية بهدف تحسين آفاق التنمية الزراعية على المدى البعيد، كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والمواد من شأنها أنْ تخدم الأهداف البيئية.

## ثالثا : أبعاد ومكونات التنمية المستدامة

لقد ذكرنا آنفاً أن فكرة التنمية المستدامة تم التصديق عليها رسمياً في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في "ريو دي جانيرو" عام 1992م؛ حيث أدرك القادة السياسيين – في هذا المؤتمر– أهمية فكرة التنمية المستدامة، لا سيما أنهم قد أخذوا في اعتبارهم أنه ما زال هناك جزء كبير من سكان العالم يعيشون تحت ظل الفقر، وأن هناك تفاوتاً كبيراً في أنماط الموارد التي تستخدمها كل من الدول الغنية وتلك الفقيرة، إضافة إلى أن النظام البيئي العالمي يعانى من ضغوط حادة،

كل هذه الأمور استدعت ضرورة إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بغية تلبية الحاجات التنموية الماسة للفقراء ومنع حدوث أضرار سلبية من دورها أن تنعكس على البيئة العالمية، وبالفعل استجابت الدول سواء النامية أو الصناعية، واقترحت البلدان النامية صياغة ما يسمى عهد جديد من النمو لمعالجة قضايا الفقر والمشاكل التي تعانى منها الدول الأقل فقراً، وأما بالنسبة للدول الصناعية، فقد ارتأت ضرورة بذل الجهود المضنية من أجل زيادة الطاقة والمواد الفعالة والكافية إضافة إلى إحداث تحول في النشاط الاقتصادي لتخفيف حدة الثقل من على كاهل البيئة.

ومن التعريفات السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص أهدافها، وأبعادها، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

**البُعد البيئي:–**

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية، وتتمثل فيما يلي:

1-الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بمعنى حفظ الأصول الطبيعية بحيث نترك للأجيال القادمة بيئة مماثلة حيث أنّه لا توجد بدائل لتلك الموارد الناضبة.

2-مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

3-ضرورة التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من الموارد الناضبة، ويعتمد ذلك على تحديد قيمتها الاقتصادية الحقيقية، وتحديد سعر مناسب لها بناءً على تلك القيمة.

4-الهدف الأمثل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية خاصة الناضبة منها.

**البُعد الاقتصادي:-**

تهدف التنمية المستدامة " sustainable development " بالنسبة للبلدان الغنية إلى إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتي تصل إلى أضعاف أضعافها في الدول الغنية مقارنة بالدول الفقيرة، من ذلك مثلاً يصل استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة إلى مستوى أعلى منه في الهند بـ 33 مرة.

**البُعد الاجتماعي:**

إنّ عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن عنصر المشاركة حيثُ تؤكّد تعريفات التنمية المستدامة على أنّ التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم،

حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة، والعنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة – أيضاً – هو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية، والتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على ذلك التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب.

كما تهدف التنمية المستدامة أيضاً – في بعدها الاجتماعي– إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.

**البُعد التكنولوجي:–**

تستهدفُ التنمية المستدامة تحقيق تحولاً سريعاً في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، إلى تكنولوجيا جديدة أنظف، وأكفأ وأقدر على الحد من تلوث البيئة، كذلك تهدف إلى تحولا تكنولوجيا في البلدان النامية الآخذة في التصنيع،

لتفادي تكرار أخطاء التنمية، وتفادي التلوث البيئي الذي تسببت فيه الدول الصناعية، ويشكل التحسن التكنولوجي الذي تستهدفه التنمية المستدامة، وسيلة هامة للتوفيق بين أهداف التنمية والقيود التي تفرضها البيئة، بحيث لا تتحقق التنمية على حساب البيئة.

## مكونات وأنماط الاستدامة:-

توجد عدة أنماط للاستدامة تمثل مكونات التنمية المستدامة، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

**الاستدامة المؤسسية:-**

تُعني الاستدامة المؤسسية بالمؤسسات الحكومية وإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وحتى يمكن أن تؤدي دورها في تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات ودور في تنمية مجتمعاتها، وبجانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ما مدى مشاركة القطاع الخاص متمثلاً في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بتلك المجتمعات.

**الاستدامة الاقتصادية:-**

توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الإيكولوجية فالتنمية الزراعية والريفية – على سبيل المثال – تتسم بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل، وتعالج التنمية الزراعية والريفية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فقط بل المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي.

**الاستدامة البيئية:-**

يُقصد بالاستدامة البيئية بأنها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة، لذلك يتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي، وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، بمعنى أن تكون الطبيعة قادرة على تجديد التوازن البيئي، ويمكن أن يتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي وذلك كحد أدنى.

**البشرية المستدامة:-**

بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة، حيث تبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، وبالتالي فهي علاقة بين الحاضر والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة والذي يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، حيثُ أنّه لا وجود لتنمية مستدامة بدون التنمية البشرية.

## المبحث الثالث : مدخل لفهم مشاكل الدول النامية .

### أولا: مفهوم الدول النامية

تتفاوت دول العالم من حيث الميزات التي تحملها كل دولة اقتصادياً وسكانياً ومساحةً، لذلك فقد تقسيم الدول حسب عدد من المعايير، ولعل المصطلحات الأكثر استخداماً في وسائل الإعلام في أيامنا هذه هي نفسها المصطلحات التي تناولتها هيئة الأمم المتحدة؛ كالدول المتقدّمة، ومصطلح الدول غير المتقدمة أو الدول الأقل نموّاً أو المصطلح الأكثر استخداماً وهو الدول النامية، وفي مقالنا هذا سنتحدّث عن الدول النامية وميزاتها.

تعرّف على أنها مجموعة الدول التي لم تحسن استغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما وتعاني من نقص في خدماتها الأساسية، كالتعليم والصحة، وعددها 130 دولة، ويطلق في بعض الأحيان على هذه الدول مصطلح دول العالم الثالث، ويعيش فيها من السكان ما تقارب نسبته السبعين بالمئة من إجمالي سكان العالم، ويبلغ إنتاجها الزراعي نسبة خمس وثلاثين بالمئة من مجمل إنتاج العالم، في حين أنّ الإنتاج الصناعي يعادل سبعة بالمئة من إنتاج العالم للصناعة.

### 2-أسباب تراجع الدول النامية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تراجع الدول النامية في مختلف النواحي عن غيرها من الدول المتقدمة، نذكر أهمها:

- الفقر؛ كأحد النتائج المترتبة على الاستعمار.

- الموقع الجغرافي غير الجيد لبعض الدول النامية كما هو الحال في دول غرب ووسط أفريقيا، لعدم إشرافها على مسطحات مائية وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية ، والذي قلل من أهميتها في عمليات الاستيراد والتصدير لباقي دول العالم، مما أدى إلى تراجعها صناعياً.
- الاستعمار؛ حيث وقعت معظم دول قارة أفريقيا وآسيا وكذلك قارة أمريكا الجنوبية تحت الاستعمار لمدة طويلة، الأمر الذي أدى إلى نهب خيرات هذه الشعوب ومقدّراتها الطبيعية لصالح المستعمِرين.

**ثانيا: مشكلات الدول النامية .**

- تتميز بحداثة استقلالها.
- ينخفض دخل الفرد فيها.
- تنخفض إنتاجية هذه الدول مقارنة مع إنتاجية الدول المتقدّمة.
- تعاني من نقص الغذاء بشكل عام.
- ينعدم فيها التوازن بين النمو السكاني والتقدم الاقتصادي الحاصل فيها.
- تنتشر فيها البطالة بشكل كبير لضعف القطاع الزراعي والصناعي فيها، وبالتالي قلّة عدد الأيدي العاملة اللازمة لكلا القطاعين.
- تتدنى مستويات الخدمات الصحية المقدمة فيها.
- تنتشر الأمية فيها بنسبة كبيرة.

**سبل حل مشكلات الدول النامية**

تستطيع الدول النامية أن تجري تقدّماً ملحوظاً وتنمية في المجالات الاجتماعية واقتصادية كبيرة من خلال اتباع التالي:

- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتوفرة في الدولة بطريقة علمية تأخذ مصالح الشعب فوق كل الاعتبارات الأخرى.
- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، من خلال تبادل السلع والمنتجات بين بعضها البعض لدعم اقتصاد كلّ منها وتطويره.

- إقامة صناعات مصنعة من أجل استيعاب أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة وبالتالي التقليل من نسبة البطالة.

**ثالثا: الفقراء من مسمى دول العالم الثالث إلى الدول النامية:-**

ظهر تعبير "العالم الثالث"The Third World لأول مرة في عام 1952،عندما استخدمه الفرنسي "ألفريد سوفيه" Alfred Sauvy، لتلقى هذه التسمية انتشارا وشيوعا خاصة وأن المقصود بها تلك الدول التي تمثل الطرف الثالث في أي عمليات أو اتفاقات بين العالم الرأسمالي الغني وبين الاشتراكية المخططة مركزيا، وهو اصطلاح يتغلب معه الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي. قبل انتشار هذا الاصطلاح كان يطلق على هذه المجموعة اسم البلاد الفقيرة Poor Countries أو البلاد المتأخرة Backward Countries ، لكن سرعان ما اتضح أن هذا الاصطلاح لا يوحي فقط بتأخر هذه الدول اقتصاديا وتكنولوجيا، وانما أيضا اجتماعيا وحضاريا الأمر الذي يحرج شعوب تلك الدول ويجرح مشاعرها، خاصة وأن هذه الشعوب كانت في وقت من الأوقات مهدا لحضارات عريقة مثل الهند ومصر والصين وغيرها.

وعليه تم استبدال هذه التسمية باسم الدول الغير متطورةUndeveloped Countries، ورؤيي تعديلها إلى الدول المتخلفة Underdeveloped Countries محاولة للتخفيف من الأثر السلبي الذي تركه الاصطلاحين السابقين، ولكون علماء الاقتصاد يرون بأن هذا الاصطلاح له إيجابيات مهمة، منها أن الدول التخلفة تعني نسبية مفهوم التخلف والتقدم، أي أن وجود دول متخلفة مرتبط بوجود دول متقدمة. هذا وكما أن اصطلاح الدول المتخلفة باللغة العربية أكثر فائدة وايحاء من مقابله باللغة الانجليزية، لكونه يوحى بأن الدول المعنية قد تخلفت عن الركب الحضاري لسبب أو لأخر، ولزمن قد يطول أو يقصر. وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر وبسرعة أن وقع هذا المسمى على الدول المعنية لم يكن أفضل مما سبقه، إذا أنه يوحي تقريبا نفس المعنى، أي تخلف هذه الشعوب عن مهد الحضارة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وحضاريا.

ابتدأ المهتمون بقضـايا التنمية باسـتخدام اصـطلاح "الدول الأقل تقدما" Less Developing Countries ليقابله من الجهة الأخرى "الدول الأكثر تقدما"، اعتقادا بأنه مســـمى أكثر حيادية علمية، ويعطي نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم مما قبله. ورغم إيجابيات هذا المسمى، إلا أن العددية التي حققتها دول آسـيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على مؤسـسـات الأمم المتحدة دفعت خبراء هذه الأخيرة إلى اسـتحداث واسـتخدام اصـطلاح"الدول النامية"Developing Countries بهدف الإيحاء الإيجابي بكون هذه الدول سـائرة في طريقها للنمو. والواقع أن المشـكلة هنا تكمن في أن مسـمى "النامية" يكاد يكون مرادفا لمسـمى "متقدمة" في اللغة العربية، وليس كما أريد لها في اللغة الانجليزية أن تعني "في طريق النمو". ولكن إذا كان مســـمى "الدول النامية" يلقى الترحيب من حكومات و شعوب هذه الدول، فإن التسمية لن تغير شيئا بالنسبة لواقعها.

ويمكن القول بأن الاسـتخدام السـليم للغة يحتم التفرقة بين دول نامية ودول غير نامية، وبين دول متخلفة ودول متطورة، ففي العالم مناطق غير نامية تتسم بالركود لخلوها من الموارد الاقتصـادية اللازمة للتنمية بعكس مناطق أخرى تنتج وتمتلك الموارد الطبيعية والبشرية وتفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة، وهناك مناطق تمتلك جميع المقومات التي يمكن من خلالها أن يطلق عليها دول متقدمة.

## الخاتمة :

ومن العرض السابق يتضح لنا أن فكرة التنمية المستدامة من الأفكار التي لاجدال عليها وعلي محاورها ولكن دائما وابدا يكون الجدال والخلاف علي اليات التطبيق والمدة الزمنية واولويات كل بلد فما يصلح كاولوية في بلد قد يكون من الاولويات المتاخرة .

وانه من الأهمية بمكان توعية الشعوب باهمية التكاتف في تطبيق اهداف التنمية المستدامة ومواجهة ارهاب الاوطان والشعوب .

## النتائـج :

- يلعب صندوق النقد الدولي دور رئيسي في دعم التنمية المستدامة في الدول النامية .
- يؤدي دعم التنمية المستدامة للحفاظ علي مؤارد الدول وتنميتها .
- مفهوم الاستدامة مفهوم عريق له جذور قديمة، ومرتبط بأغلب الأنشطة الاقتصادية
- والاجتماعية ويمتد أصله في الفكر الاقتصادي مقترنا بفكرة الندرة والاستخدام الأمثل للموارد

وبخاصة الموارد غير المتجددة، والمحافظة وصيانة الموارد الاقتصادية المتجددة واستمرارية انتاجيتها ونموها ورفع كفاءتها، وهو مفهوم قديم وحديث في نفس الوقت يمتد فيه الجدل العلمي منذ نظرية مالتس للسكان وحتى الآن.

- استقر تعريف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس

بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة" طبقا لتقرير برونتلاند 1987 .

## التوصيات :

توصي الدراسة بضرورة زيادة تشجيع البحوث الاقتصادية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة ودعمها، وضرورة مراعاة متخذي القرارات الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي للمستقبل في النقاط الاتية:

- أن التنمية المستدامة كمنظور معياري لا يمكن لأيديولوجية أو سياسة أن تتجاهلها أو تفشل في معالجتها، فهي مقبولة على نطاق واسع كهدف سياسي واقتصادي واجتماعي مرغوبة بين العديد من المؤسسات المعنية بالتنمية المستقبلية للموارد. وأن هناك من شبهها بأنها مثل الأمومة من الصعب عدم الموافقة عليها، وبهذا المفهوم المعياري يجب أن ترسم الحكومات خطط الطريق برؤية شاملة لما يجب أن يكون عليه المجتمع المتقدم، مع مراعاة أنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع الدول لتعبئة وحشد الآليات المختلفة للحكومات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- بذل مزيد من الجهود للقضاء على الجوع ولإنهاء سوء التغذية وتحقيق العدالة والمساواة وبناء مجتمعات قائمة على الابتكار، وتخصيص المزيد من الموارد للبحوث والتطوير والتكنولوجيا.
- ضرورة مواصلة الجهود للتحوّل للزراعة المستدامة وكفاءة استعمال المياه والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة والسلامة البيئية.
- إن النزعات والعنف تجعل أهداف التنمية المستدامة بعيدة المنال ومن ثم يجب انهائها.
- من الضروري بذل المزيد من الجهود في التحديات التي تواجه مصر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتحديد فيما يتعلق بالهدف الثاني: القضاء على الجوع

بخصوص مشكلة التقزم في الأطفال وانتشار السمنة عند البالغين، والهدف الثالث:

الصحة الجيدة والرفاهة بخصوص معدل الوفيات حسب العمر بسبب أمراض القلب والاوعية الدموية والسرطانات

- ضرورة التوعية الشعبية باهمية واهداف ومحاور التنمية المستدامة .

## المراجع :


- . ريمون حداد، "**نظرية التنمية المستدامة**"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، 2006، ص. 4.
- أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، "**التنمية حريّة**"، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، أيار 2004، ص 7 – 10.
- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، 26 آب . 4 أيلول 2002، نيويورك، 2002، ص. 10–15.
- ريمون حداد، "**نظرية التنمية المستدامة**"، مرجع سبق ذكره، ص. 5.
- راجع تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987، ص. 4. 8. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام 1983 برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النروج وعضوية ( 22 ) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

- تقرير التنمية البشرية لعام 2003، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، نيويورك، 2003، ص. 16.15.
- تقرير الأمين العام عن أعمال المنظّمة 2003، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص. 35.
- إبراهيم، الدسوقي عبده: **التلفزيون والتنمية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004

- إسماعيل، غسان: **نحو سياسة وطنية للإسكان في فلسطين**، "أطروحة ماجستير" 2000
- البديري، توفيق: **الثوابت والمتغيرات في مؤسسة التخطيط في فلسطين الدولة وإسقاطاتها**
- .**على التنمية**."أطروحة ماجستير" 2002 .